الإستثمار السياحي في الجزائر : بين الواقع والمأمول

الدكتور عزوز غربي
أستاذ محاضر أ
الباحث عادل زيتوني
طالب دكتوراه في العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف – المسيلة (الجزائر)
azzouzgherbi@yahoo.com
adil.zitouni1987@gmail.com

الملخص:

تمثل السياحة أحد أهم الموارد الاقتصادية التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة ويعتبر الاستثمار في القطاع السياحي أولوية للعديد من الدول مثل تونس ومصر إذ تبحث الدول لإيجاد الوسائل والآليات التي تساعدها على جذب وتشجيع الاستثمار السياحي عن طريق تطبيق استراتجيات من شأنها خلق مناخ مناسب لها.

والجزائر على الرغم من توفرها على إمكانيات سياحية تؤهلها لان تكون قطبا سياحيا بامتياز إلا إن واقع السياحة الجزائرية لا يعكس هذه الإمكانيات لأنه تحده العديد من المعوقات والتحديات وجب عليها تجاوزها وتحقيق المتطلبات الأساسية للنهوض بالسياحة بالجزائر لذا عملت الجزائر على رفع التحدي ووضع استراتجيات للنهوض بهذا القطاع الحيوي وذلك بتقديم تحفيزات هامة للمستثمرين في المجال السياحي وذلك من اجل إيجاد بديل خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط.

الكلمات الدالة: السياحة، الاستثمار السياحي، الجزائر.

Abstract:

Tourism represents one of the most important economic resources which pushes up the weel of the economic development of any country and, the investment in the economic sector has the priority in many countries such as Tunisia and Egypt, they look for the means that helps to encourage tourism investment by applying strategies which can create the appropriate ground for it.

Despite the fact that Algeria has the possibilities that qualifies her to be great touristic pole ,the reality of tourism doesn't reflect these possibilities because it encountered many obstacles which has to be overcomed to meet the basic requirements for the promotion of tourism in Algeria, therefore it has worked to raise the challenge to promote this vital sector and that by offering important incentives to the investors in the touristic sector in order to find an alternative especially with this oil crisis.

***Key workds**: Tourism, touristic investment, Algeria*

مقدمة:

تعتبر الجزائر بمقوماتها الطبيعية والجغرافية والثقافية المتنوعة دولة ذات مقومات سياحية واعدة ويعد القطاع السياحي إن تم استغلاله عاملا أساسيا في الاقتصاد الوطني ولكن لم تتمكن الجزائر حتى الآن من تحويل القطاع السياحي إلى صناعة متطورة تكون محركا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية وتعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي على درجة عالية من الأهمية التي تسعى إليها العديد من الدول فهو يعتبر بمثابة القوة الإنتاجية في مجال صناعة السياحة من اجل تقديم خدمات أفضل.

وانطلاقا من هذه الأهمية قامت الجزائر بمنح العديد من الامتيازات والتحفيزات عن طريق سن تشريعات وقوانين لتشجيع الاستثمار في المجال السياحي كما أن الجزائر تعلق أمالا كبيرة على الإستراتجية التي جاء بها المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لأفاق 2030، وفي هذا السياق يمكن طرح الاشكال التالي:

في ظل الامكانيات والمؤهلات السياحية الطبيعية التي تزخر بها الجزائر كيف يمكن للجزائر جذب الإستثمار السياحي لحجز مكانة في أسواق السياحة العالمية ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تضمنت الدراسة خمسة محاور هي كالاتي:

المحور الاول: ماهية الاستثمار السياحي

المحور الثاني: الامكانيات السياحية في الجزائر

المحور الثالث: التشريع القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر

المحور الرابع: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

المحور الخامس: أليات انعاش السوق السياحي في الجزائر.

المحور الأول: ماهية الاستثمار السياحي ومحدداته

أولا – تعريف الاستثمار السياحي:

1- تعريف الاستثمار: يعرف بأنه هو المجال الذي يسمح بخلق الثروات القائمة وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار وتؤكد الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدلات الادخار تساعد على ارتفاع معدلات الاستثمار والذي يؤدي إلى معدل نمو أكبر والعكس بالعكس[1] والاستثمارات السياحية تعتبر كأحد محددات الهيكل الاقتصادي والتي تسعى جاهدة

[1]- حري المخطارية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2016-2017، ص 83.

منظمة الدول النامية في تحقيق تغيير شامل في جوانب ذلك الاستثمار حيث تعد السياحة أهم عناصر الهيكل الاقتصادي حيث تلعب دوراً هاماً في دورة الإنتاج والتوزيع وكذلك تساهم بدور بارز فيما أطلق عليه البعض بدورة السلع ودورة النقود، فالسياحة كعنصر من عناصر الهيكل الاقتصادي ترتكز على عناصر كاملة.

وعرفت منظمة السياحة العالمية الاستثمار بأنه " التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أموال ثابتة واقعة داخل النطاق الاقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها "[1].

2- تعريف السياحة: السياحة تعرف بأنها ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار.

وهي كذلك ظاهرة من الظواهر في هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة ومتعة الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات على الأخص بين الشعوب وأواسط مختلفة من الجماعة الإنسانية.[2]

كما ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعتبر بطلق حالات الترفيه وعلى هذا الأساس "فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح".

وعرفها الأستاذ "هونز كينز" رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالمين وقد أجمع بشأنه معظم الباحثين في ميدان السياحة على أنه أول تعريف علمي غطى السمات الرئيسية للسياحة وقواعدها وورد فيه "مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي" [3]

[1]- حري المخطارية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2]- هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 01، 2004، ص 22.

[3]- نبيل بوفليح ومحمد تقرورت، دراسة مقارنة لواقع القطاع السياحي في دول شمال افريقيا، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر: الواقع والافاق، المركز الجامعي البويرة، يومي 11-12 ماي 2012.

3- تعريف الاستثمار السياحي: الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ويعتبر الاستثمار السياحي على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات في مجال السياحة إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه "التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل.

أو "إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.[1]

ثانيا – خصائص الاستثمار السياحي:

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى توجزها فيما يلي:

- يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية.

- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.

- تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة وأصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي.

وتتميز الاستثمارات السياحية كذلك بـأن:

---

[1] – حيزية هني وحنان بن الطيب، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر –مخطط التهيئة السياحية 2025 – دراسة نموذجية لولاية الشلف، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بوعلي الشلف، 2015-2016، ص 12.

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

- أن العائدات من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.

- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.

- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.

- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.

- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المتطورة ولا يمكن نقلها من مكان لأخر.[1]

ثالثا – مقومات الاستثمار السياحي:

يحتاج الاستثمار السياحي إلى بعض المقومات لتوفير بيئة استثمارية وخلق فرص النجاح من أبرز هذه المقومات ما يلي:

- استقرار سياسي واقتصادي وأمني.

- تشريعات مالية وقانونية مشجعة كتسهيل عملية الاستثمار.

- سياسات ضريبية مشجعة تتضمن اعفاءات ضريبية لمدة معينة يتم اخضاع الدخول المتائية من الاستثمار بعدها إلى الضريبة.

- توفر فرص مناسبة في ظل اقتصاد يتسم بالرخاء والنمو الاقتصادي.

- وجود أسواق مالية يسهل تداول الأسهم والسندات فيها.[2]

رابعا – أهداف الاستثمار السياحي:

يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة التي تنتج فرص استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية ويؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1- الأهداف الاقتصادية منها:

- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي ودعم وتحسين ميزان المدفوعات.

[1]- حيزية هني وحنان بن الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]- حري المخطارية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- توسيع وظهور استثمارات جديدة.
- زيادة القيمة المضافة والناتج القومي.
- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

2- الأهداف الاجتماعية :

- توفير مناصب الشغل وتقليص معدل البطالة.
- القضاء على أشكال الفساد الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل.
- رفع مستوى المعيشة.
- الحد من الهجرة الداخلية وسد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم الدول المتطورة وغير المتطورة.

3- الأهداف السياسية :

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي.
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى.
- تغير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع[1].

خامسا – أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر:

يكتسي الاستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة نظرا لاستعداد السياحة الجزائرية وتقبلها لمثل هذه الاستثمارات بالإضافة إلى:

- فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية: إذ تعتبر نقائص العرض السياحي في الجزائر فرصا مهمة للاستثمار خاصة في ظل الطلب السياحي المتزايد، حيث لا تزال بعض المناطق السياحية عذراء، فهي تفتقر لكثير من الإمكانيات السياحية كالفنادق والمطاعم... إلخ. ضف إلى ذلك توافر الطبيعة كل هذه النقائص تشجع وتجلب الاستثمار السياحي فيها.[2]

- مساهمة الاستثمار في تنويع موارد الاقتصاد الوطني: إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقا لقطاع المحروقات في المستقبل القريب إذ تم ترقيته، حيث سيساهم في توفير

[1]- حري المخطارية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2]- عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2025) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 78.

مداخيل بالعملة الصعبة من العملة الخارجية ومنه تقليل التركيز على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي في نمو الاقتصاد الوطني.

- مساهمة قطاع السياحة على توفير أزيد من 79 ألف منصب في الفترة (1993-2006).

- تتوافر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة وتشهد أسواق العالم ارتفاع هذه المنافسة مما استدعى على الدول التخصص في القطاعات التي تملك فيها مزايا تنافسية قوية والجزائر يمكن أن تمتلك حصة في السوق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها.

سادسا – محددات الاستثمار السياحي:

ورغم الأهمية الذي يكتسبها الاستثمار السياحي إلا أنه توجد مجموعة من المحددات تعمل على الحد من نموه منها:

1 – التسهيلات والحوافز: الاستثمارات السياحية شأنها شأن باقي الاستثمارات الأخرى تتأثر بالتحضيرات والتسهيلات التي تمنحها الدولة، خاصة فيما يتعلق بجانب الاستقرار المنظومة القانونية والتشريعية المرتبطة بالاستثمار.

بالإضافة إلى توافر العقار السياحي بأسعار تحفيزية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر حيث تسترد التكلفة عن طريق الايجار.

2 – التخطيط السياحي: يعمل التخطيط السياحي على رسم الاستراتيجية السياحية لفترة زمنية معينة وبالتالي توفير الموارد السياحية لغرض تحقيق تنمية سياحية سريعة.

3 – الترويج لإمكانيات الاستثمار السياحي المتوفرة: تحتاج فرص الاستثمار المتوفرة إلى التعريف بها والترويج لها من أجل إقبال المستثمرين عليها.

4 – تقديم المساعدات الفنية: تعمل الدولة على توفير مجموعة من الوسائل الفنية بغية جلب الاستثمارات الخاصة بها، وتكمن هذه الوسائل الفنية في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتأهيل المتدربين في المجال السياحي.[1]

[1]– عوينات عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المحور الثاني: الإمكانيات السياحية في الجزائر

تجتمع الجغرافيا والتاريخ في الجزائر لتعطي المنطقة أصولا سياحية هائلة خلافا لأغلب الوجهات السياحية العالمية يمكن لهذه الموارد إن هي استغلت بالعقلانية والرشاد اللازمين أن ترتقي البلاد لتصبح من بين أهم وأروع المقاصد السياحية في العالم بأسره.

وتتوفر الجزائر على إمكانيات والمقومات الطبيعية التي تساعد على تطوير النشاط السياحي بها من تنوع بيئي ومناخي فريد من نوعه بالعالم بالمناطق الساحلية، بساط أخضر كثيف بالهضاب العليا وجمال استثنائي بمنطقة الصحراء فهي تحوز على:

1- الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي الجزائري من واد كيس بلدية "مرسى بن مهيدي" تلمسان غربا إلى واد سوائل السبع "بلدية الصوارخ" ولاية الطارف شرقا ماراً على 420 بلدية ساحلية وهو مكون من حزام ارضي عرضه الأدنى 800 متر ومن مجموعة من الجزر والجزر الصغيرة والأجراف الغارية وقد أكتشف أن الساحل الجزائري طوله ليس 1200 كلم وهو الرقم الموروث عن الاستعمار الفرنسي بل تجاوزه بـ 422 كلم.

- طول الشريط الساحلي 1622.48 كلم.
- على امتداد خطي يقارب 2198 كلم.
- مساحته الأرضية 3929.41. كلم.

2 – الحضائر الوطنية والمساحات الخضراء:

أقامت الجزائر ابتداء من 1983 بتصنيف 10 حضائر وطنية مساحتها الكلية 56.565.361 هكتار أي ما يعادل 23.8٪ من المساحة الإجمالية للتراب الوطني لكل منها طبائعها ومميزاتها الخاصة وهي:

- الحضيرة الوطنية للقالة (الطارف) 76.438 هكتار.
- الحضيرة الوطنية بجرجرة (تيزي وزو- البويرة) 18.550 هكتار.
- الحضيرة الوطنية لتنمية الجد (تيسمسيلت) 3.424 هكتار.
- الحضيرة الوطنية الشريعة (المدية – البليدة) 26.587 هكتار.
- الحضيرة الوطنية بلزمة (باتنة) 26.587 هكتار.
- الحضيرة الوطنية تازا (جيجل) 300 هكتار.
- الحضيرة الوطنية قوراية (بجاية) 2.080 هكتار.
- الحضيرة الوطنية تلمسان (تلمسان) 8225.04 هكتار.

- الحضيرة الوطنية القهار (تمنراست) 1.140.000 هكتار.[1]
- الحضيرة الوطنية الطاسيلي (إليزي) 45.000.000 هكتار.

3- الصحراء: إن هذا النوع من السياحة له خصوصياته ويشكل في المرحلة الحالة مؤهلاً معتبراً للتنمية السياحية الدولية نظرا لتميز هذا المنتوج لذا فإن العملية الترويجية في الخارج يجب أن تتجه على المدى القصير نحو المناطق السياحية للجنوب الكبير والتي يمكن تحويلها إلى أقطاب جذب للأوروبيين خاصة بالنسبة للسياحة البيئة إن تنوع الثروات الطبيعية والتاريخية والثقافية والبيئة في الجنوب تسمح بتطوير منتجات متنوعة مثل السياحة الاستكشافية والسياحة الثقافية والسياحة البيئية وسياحة المغارات والتجوال، أما بالنسبة للأثار فان هشاشة المواقع السياحية في هذه المناطق يستدعى الحرص والتشاور الدائم بين القطاعات المعنية بهدف وضع جهاز لحمية وحفظ الأنظمة البيئية.[2]

4- الحمامات المعدنية: تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية على المستوى العالمي فهي تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية يمكن الاعتماد عليها وبناء قاعدة متينة للسياحة الحموية، حيث تتوفر على ما يفوق الـ 200 منبع للمياه الحموية الجوفية.

وتمتلك الجزائر 8 محطات معدنية ذات طابع وطني مسير من قبل الشركة الجزائرية للحمامات المعدنية وهي:

- حمام بوغرارة (تلمسان)
- حمام بوحنيفية (معسكر)
- حمام بوصجر (عين تموشنت)
- حمام ريغة (عيد الدفلى)
- حمام القرقور (سطيف)
- حمام الصالحين (بسكرة)
- حمام ربي (سعيدة)

[1]- مروان صحراوي، التسويق وأثره على الطلب السياحي: حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص ص 107-108.

[2]- لحسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به مخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025 الآليات والبرامج، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 02، 2005، ص 177.

- حمام المسخوطين (قالمة)

وهناك ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تشغل بطرق تقليدية بالإضافة إلى مراكز للعلاج بمياه البحر وهو عبارة عن منشأة كبيرة تقع بسيدي فرج بها خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة.[1]

5- السياحة الثقافية والتاريخية: ان الاتجاهات الحديثة للسياحة حسب الدراسات الإستشراقية المنجزة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تؤكد على أن السياحة الثقافية ستشغل في العشريات القادمة مكانة هامة في العرض السياحي العالمي حيث أن إمكانيات الجزائر في هذا الميدان تؤهلها لتطوير عرض سياحي ثري ومتنوع وتنافسي ومطلوب يداً يدمج بين:

- التراث الأثري.
- العالم والبنيات الثقافية والدينية (المدن الرومانية، الزوايا...).
- الأعياد المحلية والتقليدية والفنون الشعبية والألعاب التقليدية.
- أقطاب الإنتاج الحرفي.[2]

المحور الثالث: التشريع القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر

1- قوانين الاستثمار السياحي:

في نهاية سنوات الثمانينات حاولت الجزائر الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق فعمدت إلى سن تشريعات منها:

- قانون **10/90** المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ويعتبر القانون الحجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية، وقد سمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم على الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي غير محتكر من قبل الدولة.

- قانون الاستثمار **12/93** المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يعتبر هذا القانون محفزا قويا لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

- قانون الاستثمار رقم **03/01** المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار فواصلت الجزائر في سن التشريعات الخاصة بالاستثمار لأجل جلب المزيد من الاستثمارات.

[1] - مروان صحراوي، مرجع سابق ذكره، ص 110.

[2] - لحسين عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 178.

- القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ويسعى إلى تحقيق ما يلي:

- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية.
- تنويع العرض السياحي.
- العمل على حماية البيئة في إطار التنمية المستديمة.
- تثمين التراث السياحي.[1]

2- تحفيزات وتدابير دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر:

عملت الدولة على منح العديد من التحفيزات والامتيازات في مجال الاستثمار السياحي في كل القوانين المتعلقة بداية من قانون الاستثمار 12/93 إلى غاية قانون رقم 01/03 ومن هذه الامتيازات نذكر ما يلي:

- تطبيق معدل الضريبة على أرباح الشركات 19٪ عوض 25٪.
- تطبيق رقم الأعمال للنشاطات السياحية الرسم على النشاط المهني 2٪.
- تخضع النشاطات السياحية المنصوص عليها في قانون الرسم على القيمة المضافة 7٪.
- تخضع عقود زيادة رأس مال الشركات السياحية لرسم 0.5٪ عندما تكون الأرباح والموتات المدمجة في رأس المال لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات.
- تخضع عقود تكوين الشركات السياحية لحق التسجيل بنسبة 05٪ على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج.
- اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة.
- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.
- وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ضمان منح الامتياز العقاري وقد كان أول ظهور لحق الامتياز كان تطبيقا للمادة 23 من القانون 12/93 لمفهوم جديد لعقود استغلال العقار الصناعي الاقتصادي.[2]

[1]- لحسين عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص ص 80-81 .

[2]- فتح الله زيداني، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماستر، في قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة محمد خيصر بسكرة، 2015-2016، ص 60.

المحور الرابع: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة لما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الاجنبية في المجال السياحي ولكن واقع الأمر هناك عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري ومن أهم العراقيل نجد الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي.

أولا – العوائق الإدارية:

ينخبط الاستثمار السياحي في العديد من العراقيل المتعلقة بكثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية إلى جانب بروز ظاهرة الفساد الإداري[1] على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطباعا سيء لدى المستثمرين يمكن إجمالها في:

1- عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة وأخرى.

2- تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.

3- تعقد وبطئ الإجراءات الإدارية، حيث إن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 اجراء و93 يوما (في متوسط) و130 يوما للحصول على رخصة بناء، 35 يوم لرخص أخرى.

4- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين.[2]

5- تعقد وطول الإجراءات الجمركية حيث أن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما.

6- تعد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح الضرائب على التكيف مع المستجدات.

7- الفساد الإداري وغياب مصالح الضرائب على التكيف مع المستجدات يلجأ المستثمر للطرق غير قانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسهيل الإجراءات للحصول على خدمة.

[1] – حيزية هني، مرجع سابق ذكره، ص 60.

[2] – المرجع نفسه، ص 62.

ثانيا – العوائق السياسية:

إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري ويقصد بالبيئة السياسية وجود نظام سياسي مستقر وموقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية.

وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية أظهر R.S BASI "أن الاستقرار السياسي يؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63٪" وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدول بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي محفز للاستثمار.

حيث يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار.

ويرتبط الاستقرار السياسي بمدى خلو الدولة من الاضطرابات الأهلية والأمنية كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية.

والجزائر قد مرت بأزمة سياسية وأمنية صعبة لعشرية كاملة خلال فترة التسعينيات حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تأخر القطاع السياحي.[1]

ثالثا – العوائق الاقتصادية:

أ – النقص في البنى التحتية المادية والاجتماعية: تشمل البنى التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما على الطرقات والموانئ والاتصالات إضافة إلى التعليم والصحة والتكوين وتفتقد الجزائر لمشروعات البنى التحتية مثل المواصلات حيث نجد ان بعض المناطق السياحية معزولة لا سيما في الجنوب.

ب – محدودية الموارد البشرية: أن توفير العمالة المؤهلة والمطلوبة لممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المهتمين بالسياحة فالعمل في القطاع السياحي يتطلب قدرات فنية وإدارية خاصة لمواجهة احتياجات القطاع وتنميتها باستمرار.

[1]– حيزية هني، مرجع سابق ذكره، ص 67.

فالجزائر تسعى من خلال مخطط التنمية السياحية 2030 إلى لإقامة مشاريع ومركبات سياحية كبرى وهي تتوفر على عدد محدود من مؤسسات التكوين المختصة في التكوين السياحي وهي لا تقدم الكثير من حيث النوعية أو العدد فهي لا تلبي متطلبات السوق السياحي.

ج – عدم الاستقرار الاقتصادي: المستثمر يسعى أساسا وراء استغلال أمواله ووحداته الإنتاجية إلى تحقيق عوائد مجزية ولن يتعين له ذلك إلى إذا كان اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها مستقرا ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في حالات من أهمها التضخم والتخفيف المستمر لقيمة العملة الوطنية.[1]

رابعا – العوائق الاجتماعية والثقافية:

هناك مجتمعات عربية منفتحة على المستثمر الأجنبي وأخرى لا تزال منغلقة على المستثمر الأجنبي وذلك نتيجة لتراكمات الفترات السابقة الاستعمارية وكذلك ما تعانيه بعض الدول العربية من عادات وتقاليد غير مشجعة على الاستثمار وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

- قصور في الوعي لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية في المجال السياحي بطبيعة الناس وثقافتهم.

- عدم الاهتمام بالصناعات البيئية التقليدية التي تمثل عنصر جذب هام للسائحين.

- عدم وجود نشرات وكتيبات تبرز مختلف الخصائص البشرية والتراثية إلى جانب المقومات الطبيعية والاقتصادية في مناطق الجذب السياحي خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية مثل مناطق واد ميزاب وجنات والطاسيلي والهقار ومنطقة الأوراس والقبائل.

- قلة أو عدم استخدام منتجات البيئة كعناصر ثقافية مادية عند تأثيث القرى والمنتجعات السياحية.

المحور الخامس: آليات إنعاش السوق السياحية في الجزائر

تشكل الأدوات الأتي ذكرها كطرق إنعاش سريع ومستدام للسوق السياحية تضمن إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه على مستوى السياحة الدولية ضمن افاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أي سياسة للتنمية

[1] – حيزية هني، مرجع سابق ذكره، ص 70.

المستدامة ولقد ذ في الجزائر العمل ببرنامج السياحة ذات الأولوية ابتداءًا من سنة 2008 قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر وذلك عن طريق ما يلي:

1- مخطط وجهة الجزائر: تعاني الجزائر فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي لذا عليها اختيار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة.

وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة.

2- الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة والتسلية وكل الأنشطة السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في الإطار سبعة أقطاب هي:

أ- القطب السياحي للامتياز شمال شرق ويشمل (عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس).[1]

ب- القطب السياحي للامتياز شمال وسط (الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، شلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو).

ج- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: (مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان)

د- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: (الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة)

ه- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: (توت، القرارة طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار)

و- القطب السياحي للامتياز جنوب الكبير: (الطاسيلي، اليزي، جانت)

ز- القطب السياحي للامتياز جنوب الكبير: (ادرار، تمنراست)

3- مخطط النوعية السياحية: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة انها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم كما يدرج تكنولوجيا

[1] – لحسين عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 181.

الاعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم فالمخطط السياحي النوعي يشمل:

- ❖ تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي.
- ❖ منح رؤية جديدة للمحترفين.
- ❖ حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات نوعية.
- ❖ نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025 أصبح تكوين العنصر البشري أمرًا ضروريًا وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاث أهداف استراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في أفاق 2025

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية وتأهيل المؤطرين البيداغوجين بمدارس السياحة.
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي.
- الابتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

4 – مخطط الشراكة العمومية – الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة دون تعاون بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

ويسعى مخطط الشراكة العمومية والخاصة إلى خلق روابط بين مختلف الفاعليين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلاً.[1]

5 – مخطط تمويل السياحة: أخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى فإن المخطط التوجيه لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة من خلال مرافقة الشريك المرقي أو المطور.

أما محتوى مخطط تمويل السياحة يتعلق بـ:

- مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.
- تحقيق إجراءات منح القروض البنكية.

[1] – لحسين عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 182.

- التمديد في مدة القرض.

- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع من خلال: نظام مرافقة مالين مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.[1]

خاتمة:

وفي الأخير نستنتج أن السياحة أصبحت تشكل صناعة هامة في الاقتصاد العالمي ولهذا وجب ترقية صورة الجزائر في أسواق السياحة العالمية وجعلها قبلة للسياح وتكون أكثر تنافسية على جذب السياح الأجانب وكذلك استجابة للطلب الداخلي على المنتجات السياحية التي تزخر بها الجزائر وبغية توفير بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار السياحي قامت الجزائر بمنح مجموعة من التحفيزات والتدابير والإغراءات المشجعة والتي من شأنها ان تجذب المستثمرين في القطاع السياحي وبالرغم من الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في العديد من الدول إلا أن الجزائر لم ترقى بعد الى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة فإراداتها من السياحة محدودة جدا خاصة اذا قارناها مع دول الجوار كتونس والمغرب ومصر وأيضا مع دول الحوض الأبيض المتوسط بالرغم من التنوع في الثروات الطبيعية والمادية والبشرية.

ولهذا وجب على الجزائر وضع سياسة لتكوين وتدريب الموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة وبناء أقطاب وقرى سياحية تتوفر فيها جميع المرافق والخدمات إضافة إلى تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص وكذلك توفير مصادر واليات خاصة لتمويل المشاريع السياحية.

توصيات وإقتراحات:

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في السياحة والعمل على جذب وتشجيع السياحة الداخلية من اجل تقليص تدفق السياح المحليين الى الخارج.

- بناء ثقافة مشجعة للسياحة في المجتمع الجزائري.

- انشاء بنوك لتمويل الاستثمار السياحي من اجل تشجيع المشاريع السياحية.

- تنظيم رحلات استكشافية لصالح وسائل الاعلام الوطنية والدولية للتعريف بالمؤهلات السياحية للجزائر وأفاقها المستقبلية.

[1] – لحسين عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 183.

- انشاء قنوات تلفزيونية ومواقع إلكترونية متخصصة في السياحة لتركيز الجهود الترويجية على مختلف الاسواق المستهدفة.

- ضرورة انشاء بنك للمعلومات السياحية يمكن من الجمع الجيد للمعلومات السياحية وحسن استغلالها مما يسمح لباحثين في المجال السياحي للاطلاع الجيد عليها.

- شراكة جميع الفاعلين العامة والخواص والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بغية ترقية شاملة وفعالة.

قائمة المراجع:

1- حري المخطارية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي 2016-2017.

2- حيزية هني وحنان بن الطيب، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر –مخطط التهيئة السياحية **2025** – دراسة نموذجية لولاية الشلف، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بوعلي الشلف، 2015-2016.

3- عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات **2000-2025** في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**2025**)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

4- فتح الله زيداني، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماستر، في قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة محمد خيصر بسكرة، 2015-2016.

5- لحسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به مخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق **2025** الآليات والبرامج، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 02، 2005.

6- مروان صحراوي، التسويق وأثره على الطلب السياحي: حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

7- نبيل بوفليح ومحمد تقرورت، دراسة مقارنة لواقع القطاع السياحي في دول شمال افريقيا، ورقة بحثية للملتقى الوطني الاول بعنوان السياحة في الجزائر الواقع والافاق، المركز الجامعي البويرة، يومي 11-12 ماي 2012.

8- هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 01، 2004.